

أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

- دراسة حالة / مصرف الجمهورية -

د. عمر محمد بشينه⁽¹⁾

د. صالح |محمد كريع⁽²⁾

د. فرج سليح |الجندي⁽³⁾

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الدور الذي تؤديه الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، ودراسة طبيعة العلاقة بين عناصر الحصة السوقية ومؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية. واعتمدت الدراسة على البيانات المالية السنوية الصادرة عن مصرف الجمهورية ومصرف ليبيا المركزي، وكانت سنوات الدراسة للفترة من (2005-2013م).

وقاست الدراسة المتغير التابع (الأداء المالي) من خلال: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وتم قياس المتغير المستقل (الحصة السوقية) من خلال: الحصة السوقية من الأصول، والحصة السوقية من التسهيلات. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود أثر إحصائي للحصة السوقية من الأصول في (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، كما توصلت إلى وجود أثر إحصائي سلبي للحصة السوقية من التسهيلات في العائد على حقوق الملكية.

1- محاضر بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية
omarbshina@gmail.com

2- أستاذ مساعد بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية
Salemkriem@yahoo.com

3- محاضر بقسم التمويل والمصارف، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية
aljoundifaraj@gmail.com

وأوصت الدراسة المصارف التجارية الليبية بضرورة العمل على تعزيز قدرة المصارف التجارية الليبية على تحقيق الأرباح من خلال الاهتمام بمختلف الأصول المدرة للعوائد، والعمل على الرفع من مستوى تنافسها من خلال تنوع سلة الخدمات المصرفية التي تقدمها، وذلك بابتكار واستخدام أدوات جديدة يُمكنها من تعزيز الأداء المالي لها.

المقدمة:

تعتبر الحصة السوقية للمصرف مقياساً لقوته في السوق، وتعد من أهم المؤشرات الفعالة لنجاح أنشطته المختلفة، وتمثل الحصة السوقية للمصرف إحدى المؤشرات المهمة التي تعزز مركزه التنافسي السوق المصرفي، ويسعى المصرف للحفاظ على حصته الحالية كمرحلة أولى، وكسب أخرى لاحقاً من خلال تقديمه لخدمات متنوعة ذات جودة عالية وفق سياسة سعرية مناسبة بما يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة من أجل تحقيق الأرباح التي تنتشدها الإدارة وبالتالي تعظيم ثروة الملاك.

ويمكن معرفة أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من خلال تفسير نتائج مؤشرات الأداء المالي لها، فالحاجة إلى التوسع في حجم أنشطة المصارف التجارية يعزز سعيها للحصول على حصص سوقية متزايدة في السوق المصرفي الليبي، وهذا يستوجب تحليل البيانات الواردة في القوائم المالية وصياغتها في شكل مؤشرات ذات مغزى محدد يمكن الاستفادة منها المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة الأساسية للمصارف التجارية الليبية بالإضافة إلى ذلك يمكن اعتبارها قاعدة أساسية من المعلومات للتخطيط المالي المستقبلي.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1. مشكلة الدراسة وعناصرها:

سيطرة المصرف على أكبر حصة في السوق المصرفية ما هو إلا انعكاس لوضعين: أولهما الإيجابي، وهو ترجمة عملية لكفاءة المصرف في تقديم أفضل الخدمات

المصرفية وأجودها مما يعزز مركزه التنافسي، ما يضعه في مكانة متميزة لدى جمهور المتعاملين مع السوق المصرفية من إدارات حكومية وشركات وأفراد، أما الوضع الثاني النمطي فيمثل شكلاً من أشكال الاحتكار الأكبر حصة سوقية دون أن يكون لكفاءة وجودة الخدمات المصرفية دوراً في ذلك، وإنما يكون مرده في ذلك العمر الزمني لتأسيس المصرف، أي أن المصرف الأقدم تأسيساً يسيطر على أكبر حصة من السوق المصرفية نظراً لعدم وجود خيارات أخرى أمام الزبائن كما في الحالة الليبية.

إن المتابع للسوق المصرفية الليبية يجد أن مصرف الجمهورية يسيطر على أكبر حصة من السوق رغم تماثل إن لم نقل تطابق خدماته المصرفية مع الخدمات التي تقدمها باقي المصارف التجارية العاملة ضمن النظام المصرفي الليبي المفتقر لروح المنافسة والتطوير، فما سر هذه السيطرة؟ وهل هناك توظيف كفو لموارد المصرف لينعكس في صورة أداء مالي متميز؟ وهل تعكس مؤشرات قياس الأداء المالي لاختبار العلاقة بين الحصة السوقية والأداء المالي معدلات قيمة عالية تضعه في هذا الوضع المتميز؟

من هنا فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول تقييم أثر الحصة في الأداء المالي لمصرف الجمهورية من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول:

- ما أثر الحصة السوقية من (حجم الأصول، حجم التسهيلات)، في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على الأصول؟

ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر الحصة السوقية من حجم الأصول في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على الأصول؟

- ما أثر الحصة السوقية من حجم التسهيلات في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على الأصول؟

السؤال الثاني:

- ما أثر الحصة السوقية من (حجم الأصول، وحجم التسهيلات)، في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟
ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما أثر الحصة السوقية من حجم الأصول في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

- ما أثر الحصة السوقية من حجم التسهيلات في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية؟

1-2. أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في كونها تمثل إضافة إلى البحث العلمي وإثراء للمكتبات العلمية إلى جانب استفادة المصارف التجارية الليبية من هذه الدراسة في التعرف على أثر الحصة السوقية في الأداء المالي.

كذلك تتبع أهمية الدراسة من أنها تقوم على تحليل وتشخيص الواقع الحالي للحصة السوقية للمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال معرفة أثر الحصة السوقية في الأداء المالي وتفسير النتائج حتى يمكن للمصارف التجارية الليبية تعزيز نقاط قوتها ومعالجة نقاط ضعفها مما ينعكس إيجاباً على مستوى نصيب كل منها في السوق المصرفي.

1-3. أهداف الدراسة:

انسجماً مع مشكلة الدراسة ولقياس أثر الحصة السوقية من (حجم الأصول، وحجم التسهيلات) في الأداء المالي (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية)، للمصارف التجارية الليبية، تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1- توضيح أثر الحصة السوقية من (الأصول، والتسهيلات) في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2- تحليل علمي للبيئة المصرفية الليبية لمعرفة العوامل المؤثرة على الحصة السوقية للمصرف وأثر ذلك في الأداء المالي.

3- تزويد متخذي القرار في الحقل المصرفي بحقائق علمية مؤكدة حول العلاقة بين الحصة السوقية والأداء المالي بما يخدم التنافسية للمصرف من خلال التوجه نحو تحسين مستوى الخدمات، ومن ثم مستوى الأداء المصرفي ككل.

1-4. فرضيات الدراسة:

من خلال عرض مشكلة الدراسة وكذلك الأهداف التي تسعى الدراسة إلى تحقيقها، فقد تم صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ للحصة السوقية من (حجم الأصول، وحجم التسهيلات)، في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقبلاً بالعائد على الأصول.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

1 / H01-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ للحصة السوقية من حجم الأصول في العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية.

2 / H01-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(a \leq 0.05)$ للحصة السوقية من حجم التسهيلات في العائد على الأصول للمصارف التجارية الليبية.

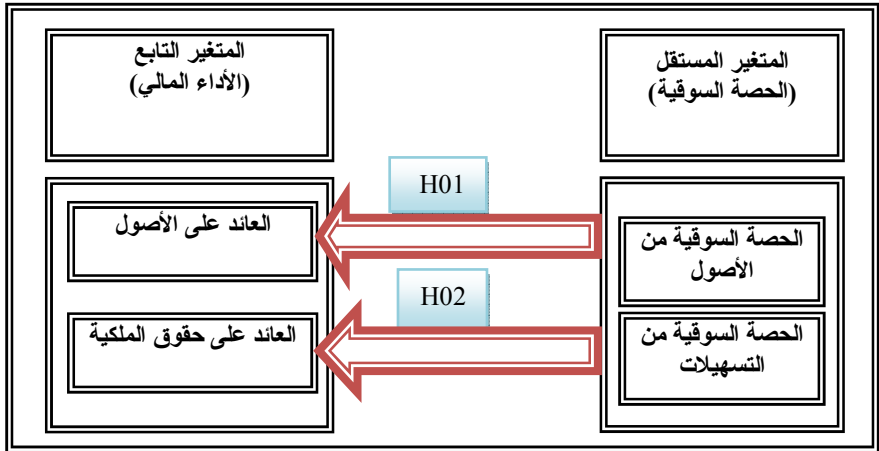
الفرضية الرئيسية الثانية H02:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.10$) للحصة السوقية من (حجم الأصول، وحجم التسهيلات)، في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية مقيساً بالعائد على حقوق الملكية. وينبثق عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- 1 / H02-1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.10$) للحصة السوقية من حجم الأصول في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية.
- 2 / H02-2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.10$) للحصة السوقية من حجم التسهيلات في العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية الليبية.
- أنموذج الدراسة:

في ضوء مراجعة الباحثين للدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة، تم إعداد أنموذج خاص بالدراسة الحالية، ويوضح الشكل التالي متغيرات الدراسة التي تبين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة كما هي:

شكل (1) أنموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مجموعة من الدراسات: شهاب الدين (2016)، Ophelia (2015)، Lyndon & Other, s (2016)، العلي (2012).

1-5. عينة وحدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

أ- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في الفترة من عام (2005-2013م).

ب- الحدود المكانية: ستقتصر الدراسة على مصرف الجمهورية كعينة عن مجتمع الدراسة المتمثل في المصارف التجارية الليبية.

ج- الحدود العلمية: تم اختيار المتغير المستقل وهو الحصة السوقية (من الأصول، والتسهيلات)، والمتغير التابع تمثل في الأداء المالي والذي تم قياسه من خلال (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية).

1-6. منهجية الدراسة:

نهض في ما يلي إلى توضيح منهجية الدراسة من حيث نوع وطبيعة الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، من أجل التعرف على أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

1-6-1: نوع وطبيعة الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهجين هما:

- المنهج الوصفي والذي يحدد مفردات الدراسة ويقدم معلومات وصفية لها.
- المنهج التحليلي الذي يفسر العلاقات التي تبين مفردات الدراسة للتعرف على أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية

1-6-2: مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المصارف التجارية الليبية، وقد اهتم به الباحثون لما يمثله الاقتصاد الليبي من أهمية بالنسبة للباحثين، إحساساً منهم بالمسؤولية بالنظر إلى

ندرة الأبحاث والدراسات في هذا المجال، وتم اختيار مصرف الجمهورية باعتباره من أكبر المصارف التجارية الليبية.

وفي ما يلي نبذة عن عينة الدراسة:

نبذة عن مصرف الجمهورية:

افتتح مصرف باركليز (DCO) فروعاً له في كل من طرابلس وبنغازي خلال سيطرة الإدارة البريطانية على ليبيا سنة 1943م، وكان يعمل كوكيل لوزارة المالية البريطانية، ويقدم الأعمال المصرفية المختلفة، وتولى عملية إصدار النقد نيابة عن سلطات الاحتلال، وصدر قرار تلييب القطاع المصرفي الليبي بعد التحولات السياسية التي شهدتها ليبيا أواخر 1969م، إلا أن مصرف باركليز لم يقبل فكرة التلييب وحصول الدولة الليبية على نسبة 51% من رأس مال المصرف، فقرر التنازل على حصته المتمثلة في 49% من رأس المال لصالح مصرف ليبيا المركزي، ليصبح مصرف الجمهورية مملوكاً بالكامل للدولة الليبية (الأرباح، 1985م).

واستناداً على قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (74) لسنة 2007م، وقرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (8) لسنة 2008م، تم دمج مصرف الجمهورية مع مصرف الأمة تحت اسم مصرف الجمهورية، في إطار استراتيجية لتطوير القطاع المصرفي الليبي، وقد بدأ العمل فعلياً بهذا الكيان المصرفي مع بداية الربع الثاني من سنة 2008م، بميزانية فاقت 11 مليار دينار ليبي، وبعده فروع وصل إلى 146 فرعاً ووكالة منتشرة في أغلب مناطق ليبيا، ويعمل به ما يزيد عن 5807 موظف وموظفة، ليصبح ثاني أكبر مصرف في السوق المصرفي الليبي بعد المصرف العربي الليبي الخارجي، وأصبح من ضمن المصارف العشرة الكبرى في شمال افريقيا (www.jbank.ly).

1-6-3: وحدة التحليل:

إن وحدة التحليل في الدراسة كانت البيانات التي تم الحصول عليها من التقارير السنوية والقوائم المالية لمصرف الجمهورية عينة الدراسة والتي تعكس مؤشرات المتغير المستقل (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات)، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية لقياس المتغير التابع (الأداء المالي).

1-6-4: طرائق جمع البيانات:

جمع الباحثون البيانات اللازمة لتحقيق هدف الدراسة من المصادر التالية:

أ- المصادر الأولية:

وهي المصادر التي تغطي الجانب التطبيقي للدراسة، وتعتمد الدراسة على البيانات المستمدة من النشرات والتقارير المالية السنوية الصادرة عن مصرف الجمهورية محل الدراسة وكذلك الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي.

ب- المصادر الثانوية:

لتغطية الإطار النظري للدراسة تم الرجوع إلى الأبحاث والدراسات السابقة والرسائل الجامعية ذات الصلة بالموضوع، والمواقع الإلكترونية الرسمية.

1-7. الدراسات السابقة:

في هذه الدراسة تم تناول أبرز الدراسات التي تناولت بشكل أو بآخر موضوع الدراسة سواء كانت المنشورة باللغة العربية أو تلك المنشورة باللغة الإنجليزية.

1. دراسة شهاب الدين (2016): هدفت إلى بيان أثر الحصة السوقية من التسهيلات المصرفية في ربحية المصارف التجارية في بورصة عمان لأوراق المالية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الحصة السوقية من التسهيلات المصرفية والعائد على الأصول، كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الحصة

السوقية من التسهيلات المصرفية والعائد على حقوق الملكية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين عمليات الإفصاح في المصارف ذات الحصة السوقية الأقل لجذب مستثمرين جدد، كما أوصت بأن يقوم المصرف بتعزيز علاقاته مع عملائه، مما يزيد من ثقتهم في أعماله ويحسن من مستوى الحصة السوقية.

2. دراسة (Lyndon&Other,s (2016): هدفت إلى دراسة العلاقة بين الحصة السوقية وربحية القطاع المصرفي في نيجيريا، وشملت الدراسة عشرة مصارف مدرجة في بورصة نيجيريا (NSE)، خلال الفترة 2003-2011م، وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الحصة السوقية من الودائع والقروض في ربحية القطاع المصرفي في نيجيريا، وأوصت الدراسة المصارف النيجيرية بضرورة الاهتمام بالإدارة لما لها من أثر كبير على الحصة السوقية للمصارف النيجيرية، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على كفاءة إدارة محفظة الودائع والقروض والتي بدورها ستعزز الربحية.

3. دراسة (Ophelia(2015): هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة في حصة المصرف من السوق، وأيضاً دراسة العلاقة بين الحصة السوقية وربحية المصارف الأجنبية في غانا، من خلال تحليل مجموعة من 15 من المصارف الأجنبية في غانا خلال الفترة من 2004-2013م، وتوصلت الدراسة إلى أن الحصة السوقية تتأثر بشكل كبير من خلال: (حجم المصرف وكفاءة التشغيل وعمر المصرف والتضخم)، كما توصلت إلى عدم وجود علاقة بين الحصة السوقية والربحية.

وأوصت الدراسة بضرورة توظيف المزيد من التقنيات لتسهيل تقديم الخدمات وضمان كفاءة العمليات المصرفية للمساعدة في تخفيض التكلفة التشغيلية العالية التي تؤثر سلباً على ربحية المصرف.

4. دراسة Sapto & Others (2015)، هدفت إلى دراسة أثر هيكل السوق في الأداء المالي للمصارف التجارية الأندونيسية، باستخدام نسبة التركيز، والحصة السوقية من الودائع والحصة السوقية من التسهيلات، وقد تم اختيار عينة مكونة من 101 مصرف من أصل 120 مصرفاً، خلال الفترة 2001-2012م، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغير الوحيد الهام في الأداء المالي للمصارف التجارية الإندونيسية هو التركيز في الودائع، حيث أظهرت النتائج وجود أثر إيجابي كبير له في العائد على الأصول، وفي الوقت نفسه فإن التركيز في التسهيلات، والحصة السوقية من الودائع، وكذلك الحصة السوقية من التسهيلات ليس لها آثار كبيرة في العائد على الأصول، وأوصت الدراسة مصرف أندونيسيا المركزي بإعادة هيكلية السوق المصرفية الأندونيسية، وتشجيع المصارف الكبيرة لممارسة الوساطة المالية من خلال الاعتمادات بشكل أكبر، ومنح فرصة أكبر للمصارف الصغيرة من أجل كسب حصص سوقية أكبر من الودائع، وبالتالي القضاء على الاحتكار في السوق المصرفي الإندونيسي.

5. دراسة Anila Cekrezi (2015): وقد أشارت إلى أثر النظام المصرفي المهم في التمويل الاقتصادي للدولة، وخصوصاً الاقتصاد الألباني الذي اعتمد لفترة طويلة على نموذج الاقتصاد الموجه ليتحول بعد ذلك الي الاقتصاد الليبرالي (الحر) في سنة 1991 والذي أدى إلى تغيير في آليات عمل النظام المصرفي، وقد قام المسؤولين على إدارة النظام المصرفي والحكومة إلي تبني وتأسيس نظام مصرفي جديد، ولهذا فقد سعت الدراسة للتركيز على تحليل وتفسير أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمصارف التجارية العاملة في ألبانيا، وشملت الدراسة (16) مصرفاً تجارياً برأس مال محلي وأجنبي خلال الفترة من 2010 - 2013م، واعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة في ميزانيات المصارف المشمولة بالدراسة، وأشارت الدراسة إلى

أن الأداء المالي للمصارف يفسر ويقاس بطرق مختلفة لكنها تبنّت أسلوب تقييم أبرز العوامل المسؤولة عن تحديد العائد على الأصول، هذا وشملت العوامل الخاضعة للتحليل: حجم المصرف، كفاية رأس المال، سيولة المصرف، عمر المصرف، وخلصت الدراسة إلى أن حجم المصرف يؤثر بشكل سلبي على الأداء المالي وكذلك كفاية رأس المال لها تأثير سلبي على الأداء المالي للمصرف في ألبانيا، كما أشارت الدراسة إلى أن المصارف تمتلك قدراً كبيراً من السيولة في مقابل ضعف في الفرص الاستثمارية المتاحة، وأوصت الدراسة بأن تكون المصارف التجارية حذرة عند التوسع في حجم القروض المصرفية الممنوحة.

6. دراسة القعيدة (2012): هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية عمليات اندماج المؤسسات المالية ومنظمات الأعمال عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، من خلال دراسة أثر الاندماج في ربحية البنك الأهلي الأردني، وتوصلت إلى أن معدل ربحية المصرف ارتفع بعد عملية الاندماج مقارنةً بما هو عليه الحال قبل عملية الاندماج حيث تعززت القدرة التنافسية للمصرف وزادت حصته السوقية، لذلك فقد أوصت الدراسة بضرورة إخضاع عمليات الاندماج لبرامج رقابية أكثر صرامة من أجل زيادة ثقة المستثمرين الراغبين في الاندماج بالسوق المصرفية الأردنية لما له من أثر إيجابي على ربحية المصارف.

7. دراسة العلي (2012): هدفت إلى تحديد العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة للمصارف التجارية بسوريا بوصفه مصدراً أساسياً للربحية، وقد تم تحليل وقياس العلاقة بين هامش سعر الفائدة كمتغير تابع للدراسة والمتغيرات المستقلة لها ممثلة في مؤشر المصاريف التشغيلية، حجم المصرف مقيساً بإجمالي الأصول، نسبة حقوق الملكية إلى الموجودات، نسبة القروض إلى الموجودات والحصة السوقية، وكان القصد وراء ذلك معرفة العوامل الأكثر تأثيراً من بين المتغيرات المستقلة في العائد

من فروق أسعار الفائدة الصافية التي تجنيها المصارف التجارية في السوق المصرفية بسوريا، بما يقود إلى الحد من الخسائر وتعزيز القدرة على تحقيق الأرباح، هذا وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين هامش الفائدة ومؤشر حقوق الملكية، كما أظهرت النتائج أيضاً وجود علاقة طردية بين صافي هامش سعر الفائدة والحصة السوقية للمصرف، ما يعني قدرة المصارف الكبيرة على التحكم بأسعار الفائدة وتثبيتها، وفي هذا الإطار أوصت الدراسة بعدم التوسع في حجم الأصول المملوكة للمصرف إذا لم تمثل ضرورة في دعم وتعزيز مقدرة المصرف التنافسية، استناداً إلى أن حجم المصرف مقيساً بحجم الأصول يرتبط ارتباطاً سالباً بقدرة المصرف على تحقيق عائد مجزٍ من هامش سعر الفائدة، كما أوصت بضرورة العمل على الرفع من جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتنويعها بما يكفل جذب شرائح جديدة منهم، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الثقة في المصرف وتوسيع حصته السوقية.

8. دراسة الكور (2011): هدفت إلى اختبار وتقييم أثر التركيز والحصة السوقية في أداء المصارف التجارية، وفقاً لنموذج الهيكل - السوك - الأداء، وفرضية الكفاءة التقليدية، وذلك من أجل التعرف على طبيعة سلوك أداء المصارف التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال فترة الدراسة 1993-2006م، وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الحصة السوقية من الودائع في أداء المصارف سالب الاتجاه، وغير مهم احصائياً، وأصت الدراسة بضرورة العمل على رفع مستويات الأداء في المصارف التجارية الأردنية، الذي يستوجب منها تطويراً وتحديثاً مستمراً للخدمات المصرفية، والبحث عن حلول تنظيمية أكثر فعالية، ضمن مجموعة أكبر من الخدمات المالية وتحسين طرق تقديمها، وعدم التقيد بالنظم والاتجاهات التقليدية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسلط الضوء على أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية من خلال التركيز على مصرف الجمهورية صاحب أكبر حصة سوقية من حيث حجم الأصول وحقوق الملكية ضمن المصارف التجارية العاملة في السوق المصرفية بليبيا، وهي بذلك تعد مساهمة جادة لتحقيق إضافة علمية في مجال أدبيات العمل المصرفي، وخصوصاً في ظل ندرة الدراسات المتخصصة حول تقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي في ليبيا إجمالاً والمصارف التجارية خصوصاً، وفقاً لما توفر للباحثين من ما هو متاح في الشبكة العنكبوتية وبعض الدوريات المتخصصة التي تصدر عن الجامعات الليبية.

المبحث الثاني: الجانب التحليلي الكمي للدراسة

2-1 متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تضمن نموذج الدراسة متغيران رئيسيين يعبران عن المتغير المستقل سيتم من خلاله معرفة أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية وهو الحصة من الأصول، والحصة من التسهيلات.

- الحصة السوقية من الأصول = حجم أصول المصرف إلى إجمالي أصول المصارف.

- الحصة السوقية من التسهيلات = حجم تسهيلات المصرف إلى إجمالي تسهيلات المصارف.

أما المتغيرات التابعة (الأداء المالي)، سيتم قياسه من خلال:

1- العائد على الأصول.

2- العائد على حقوق الملكية.

2-2 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار الفرضيات تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1- الإحصاء الوصفي: من حيث الوسط الحسابي، لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابع.

2- لاختبار ملاءمة النموذج تم إجراء الاختبارات التالية:

اختبار الارتباط الخطي المتعدد، واختبار الارتباط الذاتي.

3- لاختبار الفرضيات تم استخدام الانحدار المتعدد، والبسيط، وذلك لمعرفة أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

2-3 تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

نتناول التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة، حيث سيتم عرض وصف

لمتغيرات الدراسة، واختبار لملاءمة البيانات لنموذج الدراسة، ومن ثم اختبار الفرضيات.

2-3-1 وصف متغيرات الدراسة:

يعرض الإحصاء الوصفي متغيرات الدراسة (الحصة السوقية من الأصول، والحصة السوقية من التسهيلات، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بمصرف الجمهورية، للفترة (2005-2013م).

أولاً: المتغير المستقل:

1- الحصة السوقية من الأصول:

جدول (1): الإحصاء الوصفي للحصة السوقية من الأصول

المقياس	مصرف الجمهورية
الوسط الحسابي	0.3461
الانحراف المعياري	0.0695
القيمة القصوى	0.4177 (2010م)
القيمة الدنيا	0.2133 (2006م)

يعرض الجدول (1) وصفاً للحصة السوقية من الأصول خلال فترة الدراسة (2005-2013)، حيث بلغ متوسط نسبة الحصة السوقية من الأصول (0.3461)، وبلغ الانحراف المعياري (0.0695)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.4177) عام 2010م، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.2133) عام 2006م.

2- الحصة السوقية من التسهيلات:

جدول (2): الإحصاء الوصفي للحصة السوقية من التسهيلات

المقياس	مصرف الجمهورية
الوسط الحسابي	0.3744
الانحراف المعياري	0.09298
القيمة القصوى	0.5497 (2012م)
القيمة الدنيا	0.2542 (2006م)

يعرض الجدول (2) وصفاً للحصة السوقية من التسهيلات خلال فترة الدراسة (2005 - 2013)، حيث بلغ متوسط نسبة الحصة السوقية من التسهيلات (0.3744)، وبلغ الانحراف المعياري (0.09298)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.5497) عام 2012م، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.2542) عام 2006م.

ثانياً: المتغير التابع:

1- العائد على الأصول

جدول (3): الإحصاء الوصفي للعائد على الأصول

المقياس	مصرف الجمهورية
الوسط الحسابي	0.0105
الانحراف المعياري	0.00397
القيمة القصوى	0.016 (2009م)
القيمة الدنيا	0.006 (2007م)

يعرض الجدول (3) وصفاً للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة (2005-2013)، حيث بلغ متوسط العائد على أصول مصرف الجمهورية (0.0105)، وبلغ الانحراف المعياري (0.00397)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.016) عام 2009م، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.006) عام 2007.

2- العائد على حقوق الملكية:

جدول (4): الإحصاء الوصفي للعائد على حقوق الملكية

المقياس	مصرف الجمهورية
الوسط الحسابي	0.2419
الانحراف المعياري	0.08028
القيمة القصوى	0.322 (2010م)
القيمة الدنيا	0.152 (2011م)

يعرض الجدول (4) وصفاً للعائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة (2005-2013)، حيث بلغ متوسط العائد على حقوق ملكية مصرف الجمهورية (0.2419)، وبلغ الانحراف المعياري (0.08028)، وبلغت أكبر قيمة تم تسجيلها (0.322) عام 2010م، في حين كانت أقل قيمة تم تسجيلها (0.152) عام 2011م.

2-3-2 اختبار ملاءمة النموذج:

لاختبار مدى ملاءمة نماذج الدراسة لقياس أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، تم إجراء الاختبارات التالية:

1- مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة:

تم استخدام معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرين المستقلين للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بينهما.

جدول (5) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

المتغير	الحصة السوقية من الأصول	الحصة السوقية من التسهيلات
الحصة السوقية من الأصول	1.000	0.640
الحصة السوقية من التسهيلات	0.640	1.000

يبين الجدول (5) أن قيمة الارتباط بين المتغيرين المستقلين (0.640)، وهذا يدل على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بينهما، حيث أنها أقل من (0.80)، ولتأكيد النتيجة السابقة يتم استخدام اختبار إحصائي ديرين- واتسون (Durbin-Watson Test).

2- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

يعرف الارتباط الذاتي بأنه عبارة عن وجود علاقة بين الأخطاء العشوائية المتتالية المحسوبة من نموذج الانحدار المقدر بطريقة المربعات الصغرى، ويترتب على وجوده بعض المشاكل القياسية، التي تجعل من نتائج النموذج غير موثوقة، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها، ويتم إجراء الاختبار باستخدام اختبار إحصائي ديرين - واتسون (Durbin-Watson Test) والذي يرمز له بالرمز D-W ومقارنته بقيمتين مستخرجتين من الجدول الخاص بهذا الاختبار عند مستوى المعنوية α ، وعدد المشاهدات n وعدد المتغيرات k، ويرمز لهاتين القيمتين بالرمزين dl (الحد

الأدنى) و du (الحد الأعلى) فإذا كانت قيمة $D-W$ أكبر من du دل ذلك على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي، أما إذا كانت قيمة $D-W$ أقل من dl دل ذلك على وجود مشكلة الارتباط الذاتي، والجدول رقم (6) يبين نتائج هذا الاختبار لجميع فرضيات الدراسة:

جدول (6) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

الفرضية	قيمة $D-W$ المحسوبة	D1	Du	النتيجة
H01	1.640	0.408	1.389	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-1	1.363	0.554	0.998	لا يوجد ارتباط ذاتي
H01-2	1.272	0.554	0.998	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02	2.600	0.408	1.389	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02-1	1.272	0.554	0.998	لا يوجد ارتباط ذاتي
H02-2	2.292	0.554	0.998	لا يوجد ارتباط ذاتي

نلاحظ أن قيم $D-W$ لمتغير الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات في الفرضية H01 أكبر من du وأصغر من 2، مما يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار. أما بالنسبة لقيم $D-W$ لمتغير الحصة السوقية من الأصول في الفرضية -H01 أكبر من du وأصغر من 2، مما يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

أما بالنسبة لقيم $D-W$ لمتغير الحصة السوقية من التسهيلات في الفرضية H01-2 أكبر من du وأصغر من 2، مما يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار. ونلاحظ أيضاً أن قيم $D-W$ لمتغير الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات في الفرضية H02 أصغر من $4-du$ وأكبر من 2، مما يشير لخلو النموذج من

مشكلة الارتباط الذاتي أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

أما بالنسبة لقيم D-W لمتغير الحصة السوقية من الأصول في الفرضية H02-1 أكبر من du وأصغر من 2، مما يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

أما بالنسبة لقيم D-W لمتغير الحصة السوقية من التسهيلات في الفرضية H02-2 أصغر من 4-du وأكبر من 2، مما يشير لخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، أي عدم وجود ارتباط بين حدود الخطأ العشوائي في نموذج الانحدار.

2-3-3 اختبار الفرضيات:

في هذا الجزء من الدراسة عرض لاختبار الفرضيات، حيث تم إخضاع فرضيات الدراسة لتحليل الانحدار الخطي المتعدد والبسيط، وقد كانت النتائج كما يلي:

- الفرضية الرئيسية الأولى H01:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية من الأصول والتسهيلات في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بمعدل العائد على الأصول.

جدول (7) للمتغير (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات) في العائد على الأصول

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان					
0.476	0.761	0.028	0.021	الحصة من الأصول	0.613	0.531	0.15	0.39	العائد على الأصول
0.348	-1.019	0.021	- 0.021	الحصة من التسهيلات					
0.194	1.461	0.008	0.011	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات) في المتغير التابع (العائد على الأصول) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.531)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.613) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.39$) فيشير الى العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد كانت ($r^2 = 0.15$) وهي تشير إلى أن 15% من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخر ثابتة بينما 64% من التباين في (العائد على الأصول) يرجع لمتغيرات أُخر.

أما معامل الانحدار $B=0.021$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من الأصول على العائد على الأصول، وهو أثر غير معنوي حيث كانت قيمة t عنده هي (0.761) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.476$)، كما أن معامل الانحدار $B=-0.021$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من التسهيلات في العائد على الأصول، وهو أثر غير معنوي حيث كانت قيمة t عنده هي (-1.019) وبمستوى دلالة ($\text{sig}=0.348$)، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم، التي تنص على أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ للحصة السوقية

من الأصول والتسهيلات في العائد على الأصول".

وهذا يدل على أن زيادة الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات لا يسهم في ارتفاع العائد على أصول مصرف الجمهورية، وهو ما يفسر بضعف كفاءة الإدارة وعدم استغلالها للأصول.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى H_01-1 ، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية من الأصول في العائد على الأصول.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:
جدول (8) نتائج اختبار أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على الأصول

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان					
0.883	1.15	0.021	0.003	الحصة من الأصول	0.883	0.023	0.003	0.055	العائد على الأصول
0.254	1.24	0.008	0.009	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الحصة السوقية من الأصول) في المتغير التابع (العائد على الأصول) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.023)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.883) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط فقط $(r = 0.055)$ فيشير إلى العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت $(r^2=0.003)$ وهي تشير إلى أن 0.003 (تقريباً 0.003%) من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الحصة السوقية من الأصول)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخر ثابتة.

أما معامل ثابت الانحدار $\beta = (0.003)$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على الأصول، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (1.15) وبمستوى دلالة (Sig=0.88)، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للحصة السوقية من

الأصول في العائد على الأصول".

وهذا يدل على أن زيادة الحصة السوقية من الأصول ليس لها تأثير في العائد على أصول مصرف الجمهورية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية-2-H01، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحصة السوقية من التسهيلات في العائد على الأصول. تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (9) نتائج اختبار أثر الحصة السوقية من التسهيلات في العائد على الأصول

معامل الانحدار				البيان	Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B						
0.497	-0.717	0.016	-0.011	الحصة من التسهيلات	0.496	0.514	0.07	0.26	العائد على الأصول
0.047	2.411	0.006	0.015	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الحصة السوقية من التسهيلات) في المتغير التابع (العائد على الأصول) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.514)، وبمستوى دلالة ($\text{Sig F} = 0.496$) وهو أكبر من 0.05، في حين كان معامل الارتباط فقط ($r = 0.26$) فيشير إلى العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ($r^2 = 0.07$) وهي تشير إلى أن 0.07 (تقريباً 0.07%) من التباين في (العائد على الأصول) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الحصة السوقية من التسهيلات)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخر ثابتة.

أما معامل ثابت الانحدار $B = -0.011$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على الأصول، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-0.717) وبمستوى دلالة $(Sig = 0.497)$ ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل فرضية العدم، أي أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ للحصة السوقية من التسهيلات في العائد على الأصول".

وهذا يدل على أن زيادة الحصة السوقية من التسهيلات ليس لها تأثير في العائد على أصول مصرف الجمهورية.

- الفرضية الرئيسية الثانية H_0 :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.10)$ للحصة السوقية من الأصول والتسهيلات في الأداء المالي لمصرف الجمهورية مقيساً بمعدل العائد على حقوق الملكية.

جدول (10) للمتغير (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات) في العائد على حقوق الملكية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان					
0.600	0.553	0.399	0.221	الحصة من الأصول	0.08	3.94	0.57	0.75	العائد على حقوق الملكية
0.047	-2.487	0.298	-0.742	الحصة من التسهيلات					
0.008	3.904	0.111	0.436	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.10)$

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات) في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (3.94)، وبمستوى دلالة (Sig = 0.08) وهو أقل من 0.10، في حين كان معامل الارتباط ($r = 0.75$) فيشير إلى العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ($r^2 = 0.57$) وهي تشير إلى أن 57% من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة بينما 43% من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يرجع لمتغيرات أخرى.

أما معامل الانحدار $B=0.221$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على حقوق الملكية، وهو أثر غير معنوي حيث كانت قيمة t عنده هي (0.553) وبمستوى دلالة ($sig=0.600$)، كما أن معامل الانحدار $B=-0.742$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من التسهيلات في العائد على حقوق الملكية، وهو أثر معنوي حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.487) وبمستوى دلالة ($sig=0.047$)، فإن هذا يشير إلى أن العلاقة بين الحصة السوقية من التسهيلات والعائد على حقوق الملكية علاقة عكسية.

وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم، التي تنص على أنه: "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.10$ للحصة السوقية من الأصول والتسهيلات في العائد على حقوق الملكية".

وهذا يدل على أن زيادة الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات معاً لا يسهم في زيادة ربحية مصرف الجمهورية، ويدل أيضاً على وجود علاقة عكسية بين الزيادة في التسهيلات والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يشير إلى زيادة نسبة الديون

المتعززة: المعدومة والمشكوك في تحصيلها مما انعكس سلباً على العائد الذي يطمح إليه الملاك.

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى H02-1، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.10 ≤ a) للحصة السوقية من الأصول في العائد على حقوق الملكية.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (11) نتائج اختبار أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على حقوق الملكية

معامل الانحدار					Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B	البيان					
0.356	-0.989	0.409	-0.405	الحصة من الأصول	0.355	0.978	0.125	0.353	العائد على حقوق الملكية
0.037	2.569	0.143	0.367	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى (0.10 ≤ α)

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الحصة السوقية من الأصول) في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر غير دال إحصائياً، حيث كانت قيمة F المحسوبة هي (0.978)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.355) وهو أكبر من 0.10، في حين كان معامل الارتباط فقط (r = 0.353) فيشير إلى العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت (r2 = 0.13) وهي تشير إلى أن 0.13 (تقريباً 13%) من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الحصة السوقية من الأصول)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة.

أما معامل ثابت الانحدار $B = -0.0405$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على حقوق الملكية، وهو أثر غير معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-0.989) وبمستوى دلالة $(\text{Sig}=0.356)$ ، وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة، أي أنه:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.10)$ للحصة السوقية من الأصول في العائد على حقوق الملكية".

وهذا يدل على أن زيادة الحصة السوقية من الأصول ليس لها تأثير في العائد على حقوق ملكية مصرف الجمهورية.

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية-2، H_{02} ، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha \leq 0.10)$ للحصة السوقية من التسهيلات في العائد على حقوق الملكية.

تم استخدام تحليل الانحدار البسيط، وكانت النتائج كما يلي:

جدول (12) نتائج اختبار أثر الحصة السوقية من التسهيلات في العائد على حقوق الملكية

معامل الانحدار				البيان	Sig F* مستوى الدلالة	F المحسوبة	R2 معامل التحديد	R معامل الارتباط	المتغير التابع
Sig t* مستوى الدلالة	T المحسوبة	الخطأ المعياري	B						
0.023	-2.901	0.22	-0.638	الحصة من التسهيلات	0.02	8.413	0.55	0.74	العائد على حقوق الملكية
0.001	5.469	0.086	0.473	ثابت الانحدار					

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.10)$

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى أن أثر المتغير المستقل (الحصة السوقية من التسهيلات) في المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) هو أثر دال إحصائياً، حيث

كانت قيمة F المحسوبة هي (8.413)، وبمستوى دلالة (Sig F = 0.02) وهو أقل من 0.10، في حين كان معامل الارتباط فقط ($r = 0.74$) فيشير إلى العلاقة بين المتغيرات، بالإضافة إلى أن قيمة معامل التحديد كانت ($r^2 = 0.55$) وهي تشير إلى أن 0.55 (تقريباً 55%) من التباين في (العائد على حقوق الملكية) يمكن تفسيره من خلال التباين في (الحصة السوقية من التسهيلات)، مع بقاء جميع المتغيرات الأخر ثابتة.

أما معامل ثابت الانحدار $B = -0.638$ فهو يشير إلى أثر الحصة السوقية من الأصول في العائد على حقوق الملكية، وهو أثر معنوي، حيث كانت قيمة t عنده هي (-2.901) وبمستوى دلالة (Sig=0.023)،، وهذا يعني أن العلاقة بين المتغير المستقل (الحصة السوقية من التسهيلات) و المتغير التابع (العائد على حقوق الملكية) علاقة عكسية، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تقول أنه: " يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.10$) للحصة السوقية من التسهيلات في العائد على حقوق الملكية".

وهذا يدل على أن زيادة الحصة السوقية من الأصول له تأثير عكسي في العائد على حقوق ملكية مصرف الجمهورية، والذي فسره الباحثون بسبب تعثر الديون التي منحها المصرف.

2-3-4: مناقشة النتائج والفرضيات

- الفرضية الرئيسية الأولى H01

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات) في العائد على الأصول، وإن الزيادة في الحصة من الأصول والتسهيلات لم تسهم في زيادة العائد

على الأصول وهذا يؤشر على عدم كفاءة إدارة مصرف الجمهورية وعدم قدرتها على توليد الأرباح من الأصول الذي يمتلكها. ويعتبر في رأي الباحثين مؤشراً غير جيد وهو ما يدل على عدم قدرة إدارة مصرف الجمهورية في التعامل مع الزيادة في حجم الأصول، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الأرباح.

- الفرضية الفرعية الأولى H01-1

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين وجود أثر غير معنوي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية من الأصول في العائد على الأصول. ويرى الباحثون أن هذا المؤشر يشير إلى أن الحصة السوقية من الأصول لم تؤثر في ارتفاع الأرباح، وهو ما يؤكد ضعف كفاءة هذه الإدارة في استغلالها لأصول المصرف.

- الفرضية الفرعية الثانية H01-2

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير (الحصة السوقية من التسهيلات) في العائد على الأصول، أي أن الزيادة في الحصة من التسهيلات لم تسهم في زيادة العائد على الأصول وهذا يؤشر على عدم كفاءة إدارة مصرف الجمهورية وقدرتها على توليد الأرباح من التسهيلات التي يمنحها المصرف.

ويعتبر في رأي الباحثين أن هذا مؤشراً غير جيداً يدل على عدم قدرة إدارة مصرف الجمهورية في التعامل مع الزيادة في حجم التسهيلات، الأمر الذي يؤدي إلي زيادة الأرباح.

- الفرضية الرئيسية الثانية H02

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لمتغير (الحصة السوقية من الأصول والتسهيلات) في العائد على حقوق

الملكية، وكانت الزيادة في الحصة من التسهيلات أسهمت سلباً في العائد على حقوق الملكية.

- الفرضية الفرعية الأولى H02-1

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين أنه لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لمتغير (الحصة السوقية من الأصول) في العائد على حقوق الملكية، أي أن الزيادة في الحصة من الأصول لم تسهم في زيادة العائد على حقوق الملكية وهذا يؤثر على عدم قدرة إدارة مصرف الجمهورية على تحقيق أهداف الملاك. ويعتبر في رأي الباحثين مؤشر غير جيد يدل على ضعف إدارة مصرف الجمهورية في التعامل مع الزيادة في حجم الحصة من الأصول، الأمر الذي يعود بالنفع على المالكين.

- الفرضية الفرعية الثانية H02-2

بناءً على نتيجة الاختبارات الإحصائية، تبين أنه يوجد أثر معنوي ذو دلالة احصائية لمتغير (الحصة السوقية من التسهيلات) على العائد على حقوق الملكية، وكانت هذه العلاقة عكسية فالزيادة في الحصة من التسهيلات تسهم في نقص العائد على حقوق الملكية، والذي فُسر سابقاً بسبب الزيادة في الديون المتعثرة. ويعتبر في رأي الباحثين أن هذا مؤشر غير جيد يؤكد على عدم كفاءة إدارة مصرف الجمهورية في التعامل مع التسهيلات التي يمنحها، الأمر الذي انعكس سلباً على ثروة الملاك.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات

تمهيد:

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الحصة السوقية في الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية، وبعد الانتهاء من اختبار الفرضيات ومناقشتها، توصلت الدراسة إلي عدة نتائج وقدمت عدداً من التوصيات كما هو مبين لاحقاً:

3-1 النتائج:

من خلال نتائج التحليل الإحصائي الذي تم تطبيقه على عينة الدراسة تم التوصل إلي عدة نتائج تبرز العلاقة بين متغيرات الدراسة استناداً الي فرضياتها عرضها في الآتي:

نتائج التحليل الإحصائي:

1- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للحصة السوقية من الأصول والتسهيلات في العائد على الأصول، فقد أظهرت النتائج: إن زيادة الحصة من الأصول والتسهيلات لم تؤدي إلى ارتفاع العائد على الأصول، وهو ما يشير إلى فشل مصرف الجمهورية في زيادة الأرباح من خلال الأصول والتسهيلات خلال فترة الدراسة.

2- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.10$) للحصة السوقية من التسهيلات في العائد على حقوق الملكية، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين زيادة حجم التسهيلات والعائد على حقوق الملكية، وهو ما يدل على أن الزيادة في الحصة من التسهيلات كان لها أثر سلبي على ثروة الملاك.

3- إن التأثير الإحصائي عكسي العلاقة على بند التسهيلات والقروض المصرفية يظهر نقطة ضعف المصرف وكان التوسع في منح التسهيلات على حساب العائد

الذي ينتظره الملاك، وربما يشير إلى أن المصرف تنازل عن جزء من العائد في سعيه لكسب حصة سوقية أكبر من التسهيلات نتيجة للمنافسة داخل السوق المصرفي الليبي، أو بسبب عدم اتخاذ سياسات مناسبة تؤدي إلى الحد من الديون المتعثرة بما ينعكس إيجاباً على ثروة الملاك.

3-2 التوصيات:

- بناءً على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فقد تم اقتراح التوصيات التالية:
- 1- العمل على تعزيز قدرة المصارف التجارية على تحقيق الأرباح من خلال الاهتمام بمختلف أنواع الأصول الاستثمارية المرة للعوائد، والعمل على الرفع من مستوى تنافسية هذه المصارف من خلال تنوع سلة الخدمات المصرفية التي تقدمها وقدرتها على كسب رضا الزبائن ومواكبتها للجديد في السوق المصرفية الدولية، بما يؤدي إلى زيادة الأرباح منها، وبالتالي تحقيق الدور المنوط بها في المجتمع.
 - 2- يجب على المصارف التجارية الليبية ابتكار وتقديم خدمات مصرفية جديدة وجاذبة تساعدها على تحقيق الأرباح وتعظيم العوائد، حتى تتمكن من تعويض الأموال التي كانت تجنيها من تقديم القروض والتسهيلات إلى زبائنها وفقاً للتمويلات الربوية، وخصوصاً في ظل التحول إلى نظام المصارف الإسلامية الذي يحرم التعامل بالفائدة التزاماً بأحكام الشريعة الإسلامية، وتنفيذاً للقانون الذي يمنع التعامل بالفوائد الربوية.
 - 3- الترويج للتمويل بالمضاربة والمشاركة والإجارة كبداية تمويل مصرفية إسلامية لرجال الأعمال وكبار طالبي الأموال ليعوض العائد منها، العائد الضعيف الذي كانت تجنيه المصارف من التمويل بالقروض والتسهيلات التقليدية لدعم الأداء المالي للمصرف.
 - 4- العمل على رسم سياسات ائتمانية مناسبة تؤدي إلى معالجة الديون المتعثرة سابقاً، وكذلك الحد منها مستقبلاً، وبما يضمن الحفاظ على أموال الملاك والمودعين، ويؤدي إلى تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية.

5- العمل على تشجيع الدراسات والأبحاث لمعرفة العوامل الأخرى المؤثرة على الحصة السوقية ودورها في تعزيز الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية والتي لم تشملها الدراسة مثل الحصة السوقية من الودائع، والنمو في عملاء المصرف، الخدمات الإلكترونية التي تقرب المصرف أكثر من عملائه بما يضمن ولاءهم وبالتالي تعزيز الحصة السوقية وتقليص تكاليف تقديم الخدمة بما يضمن زيادة أرباحها.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- الأرباح، صالح الأمين، 1985، الجهاز المصرفي، ط1، الدار العربية للموسوعات، بيروت لبنان.

- الرشدان، مها عبدالرحمن، 2009، " العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن.

- العلي، أحمد، 2012، " العوامل المؤثرة في هامش سعر الفائدة: دراسة تطبيقية على بعض المصارف التجارية السورية"، ورقة بحثية منشورة بمجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 - العدد الثاني، سوريا.

- القعايدة، فادي فلاح، 2012، " أثر الاندماج على الربحية: دراسة حالة البنك الأهلي الأردني"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- الكور، عز الدين مصطفى، 2011 "أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية"، مجلة العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 2، 2011م، الأردن.

- شهاب الدين، ابتسام السيد، 2016 "الحصة السوقية من التسهيلات المصرفية وأثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية، دراسة اختبارية على البنوك التجارية الأردنية للفترة من 2010-2014م"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- Lyndon&other,s,2016, MARKET SHARE AND 1PROFITABILITY RELATIONSHIP: A STUDY OF THE BANKING SECTOR IN

NIGERIA, International Journal of Business, Economics and Management.

- Sapto& Other,s, 2015, Market Concentration, Market Share, and Profitability, (Study at Indonesian Commercial Banking in the Period of 2001-2012), Asian Social Science; Vol. 11, No. 27; 2015

- ISSN 1911-2017 E-ISSN 1911-2025, Published by Canadian Center of Science and Education

- Anila CeKrezia, 2015, “Factors affecting performance of commercial banks in Albania”, The European Proceedings of Social & Behavioral Sciences, Issue: 2357-1330, May- 2015.

- OPHELIA AMO,2015, MARKET SHARES AND PROFITABILITY OF UNIVERSAL BANKS IN GHANA, A THESIS SUBMITTED TO THE UNIVERSITY OF GHANA, LEGON IN PARTIAL FULFILMENT OF THE REQUIREMENT FOR THE AWARD OF MASTER OF PHILOSOPHY DEGREE IN ECONOMICS.

ثالثاً: شبكة الانترنت

- <https://cbl.gov.ly>

- <https://jbank.ly>